

الطاقة هي أحد المحركات الرئيسية للاقتصادات الصناعية، وبالتالي فهي أرض خصبة لمواجهة المصالح بين الأطراف في سياق ندرة الموارد. لذلك فهو أولاً وقبل كل شيء عاملاً من عوامل الحرب ومحدداً لها. في زمن السلم، تستمر مواجهة المصالح من خلال الوسائل السلمية لهيكل الأسواق وتحديد الأسعار.

اللبات الأساسية للجغرافيا السياسية للطاقة

في أوقات الحرب، تعتبر الطاقة عاملاً في الحرب ومحدداً لها. عندما يتعلق الأمر بوقت السلم، هناك خمسة عناصر تعيد تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية للطاقة. هذه هي قيود المناخ الحتمية، والأهمية التي يفترضها الغاز اليوم، والوزن الذي يفترضه الصين والهند في الاستهلاك العالمي للطاقة، وعودة ظهور الولايات المتحدة كأكبر منتج للطاقة في العالم، واستمرار ثقل الطاقة في دول منطقة الخليج، وروسيا وكذلك وصول فاعلين دوليين جدد إلى السوق.

الجغرافيا السياسية للطاقة في زمن الحرب: الحرب والطاقة

منذ الحرب العالمية الأولى، كانت الطاقة عاملاً في الحرب بقدر ما كانت عاملاً محددًا للحرب. أصبحت الطاقة بالفعل محددًا للحرب عندما جعلت ميكنة القوات المسلحة عبء الوصول إلى النفط أمرًا ثابتًا في العمليات العسكرية. في هذا الصدد، استهلكت الحرب العالمية الثانية ما يقرب من 350 مرة من النفط مقارنة بالحرب العالمية الأولى. كمحدد، استند تفوق الأسطول البريطاني على الأسطول الألماني خلال الحرب العالمية الثانية إلى قرار اتخذته تشرشل قبل الحرب العالمية الأولى لتجهيز الأسطول بالدفع النفطي وليس المزيد من الفحم. إن عقيدة الحرب الخاطفة الألمانية القائمة على تنقل الدبابة، وعملها المشترك في مجال الطيران، والاختراقات التكنولوجية في مجال الإشارات والبحث عن عنصر المفاجأة، هي أساساً عقيدة تهدف إلى الحصول على قرار عسكري سريع لأن التكوين الجيوسياسي لحدث ألمانيا من إمكانياتها في إمداد النفط والمواد الخام لحرب طويلة. أخيراً، أدى قرار عام 1942 الذي أدى إلى هزيمة ألمانيا في ستالينجراد إلى تحويل ألمانيا عن هدف الاستيلاء على موسكو لصالح العمل العسكري في القوقاز بهدف الاستيلاء على نفط باكو لاستخدام قواتها ومن أجل منعها. توريد النفط للقوات السوفيتية.

كانت الطاقة أيضاً عاملاً في الحرب عندما شنت اليابان، في عام 1941، حربها الاستباقية ضد الولايات المتحدة في بيرل هاربور للهروب من الاختناق الاقتصادي الناتج عن الحظر النفطي الأمريكي. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان التدخل الفرنسي البريطاني في قناة السويس عام 1956 رداً على تأميم قناة السويس التي يمر عبرها معظم النفط الذي يستورده الأوروبيون. كانت الصدمة النفطية الأولى في عام 1973 أيضاً رداً مباشراً على الدعم الغربي لإسرائيل الذي هاجمه تحالف بقيادة مصر وسوريا في عام 1973. الحرب العراقية الإيرانية من 1980 إلى 1988 التي دارت بين دولتين أنتجا وحدهما ثلث نفط الخليج والتي أودت بحياة 1.2 مليون شخص، ترجع جزئياً إلى الخلاف الحدودي حول حيازة النفط من الشات العربي عند مصب نهر النيل. الخليج الفارسي. أعقبت حرب الخليج الأولى 1990/1991 غزو العراق للكويت لامتلاك احتياطي الطاقة الثاني. حرب الخليج الثانية عام 2003 للإطاحة بصدام حسين كانت مدفوعة إلى حد كبير بالرغبة الأمريكية في السيطرة على النفط العراقي. كما أن الحظر النفطي لا يزال سلاحاً في الخلافات بين الدول، بما

في ذلك النزاع ضد إيران، لأن حيازتها للأسلحة النووية ستشكل خطراً كبيراً على مضيق هرمز وإسرائيل. أخيراً، من المحتمل أن يؤدي الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة مؤخراً من الطاقة بسبب استغلال الهيدروكربونات الصخرية إلى انسحابها من الشرق الأوسط من أجل التركيز على الصين، التي أصبحت في الوقت نفسه خصمها الاستراتيجي الرئيسي. في النزاعات داخل الدول، يلعب مورد النفط أيضاً دوراً كبيراً في أنه يغذي الانتفاضات والحروب الداخلية للسيطرة على ريعه كما هو الحال اليوم في ليبيا وتشاد والسودان، وكذلك حول خليج غينيا.

الطاقة في اقتصاد السوق:

منطق السوق ونظام الأسعار في اقتصاد السوق، تكون الجغرافيا السياسية للطاقة مشروطة بشكل أساسي بهيكل الأسواق وتحديد الأسعار. في الاقتصاد الليبرالي، يتم تحديد كلاهما من خلال وجود أو عدم وجود حواجز أمام السوق الحرة. وتأخذ هذه شكل التأميم والكارتل وقوة السوق والعقود طويلة الأجل. هيكل أسواق الطاقة من حيث الإنتاج، الطاقة هي أولاً وقبل كل شيء قطاع كثيف رأس المال بقوة بسبب أهمية تكاليفه الثابتة وتركيز الإنتاج في أيدي عدد قليل من الشركات الكبيرة التي تدور حولها خدمة لا تعد ولا تحصى شركات. إلى جانب الشركات المملوكة للدولة التي تسيطر الآن على 83% و 85% من احتياطات النفط والغاز، تواصل الشركات الخاصة لعب دور أساسي في استكشاف موارد الطاقة واستغلالها. من الكوكب من خلال استثمار حوالي 30% من الإجمالي العالمي. فيما يتعلق بالعنصر الأول، أدى الارتباط بمبدأ السيادة على الموارد الطبيعية إلى قيام العديد من الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بتأميم إنتاجها من الطاقة بين عامي 1960 و 1980 عندما كانت موارد الاتحاد السوفيتي والصين كذلك بالفعل. منذ ثورتي 1917 و 1949. نتج عن ذلك بشكل خاص إنشاء شركات وطنية مثل أرامكو السعودية للمملكة العربية السعودية ونيوك لإيران وسوناتراك للجزائر وبمكس للمكسيك. أخيراً، الشركات الصينية الرئيسية هي Sinopec و CPC و CNOOC. فيما يتعلق بالعنصر الثاني للمصالح الخاصة، تمت خصخصة موارد الطاقة الروسية جزئياً في التسعينيات مما أدى إلى ظهور العملاقين Gazprom و Lukoil بينما تم طرح أرامكو السعودية جزئياً في سوق الأسهم في عام 2019. في الغرب، تم تفكيك ستاندرد أويل في عام 1911. بواسطة Rockefeller بموجب قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي، أنجبت 6 شركات خاصة بما في ذلك شيفرون وإكسون وموبيل. اليوم، من بين الشركات العالمية الكبرى من حيث الأهمية من حيث حجم الأعمال، شركة ExxonMobil، Royal Dutch Shell of the Netherlands، الناظمة عن اندماج الشركتين في عام 1998، British Petroleum (BP)، للمملكة المتحدة. Uni، Total for فرنسا التي اندمجت مع Elf في عام 2000 وشركة Gulf-Chevron. فيما يتعلق بالنقل، فإن الجغرافيا السياسية لتدفق الطاقة تتطابق أولاً وقبل كل شيء مع الطرق البحرية للنفط والآن للغاز. الموانع الرئيسية التي تتطلب السيطرة هي مضيق هرمز الذي يمر عبره 20% من إنتاج النفط العالمي وقناتي السويس وموزمبيق ورأس الرجاء الصالح ومضيق جبل طارق ومالاكا والمسبار. المناطق البحرية الرئيسية المعنية هي المحيط الهندي والأطلسي وكذلك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والبحر الشمالي. وهكذا نصف الإنتاج عالم البترول والغاز الطبيعي المسال يمر عبر المحيط الهندي إلى آسيا. أخيراً، تعتبر خليج عدن وغينيا مناطق بحرية معرضة للخطر من تصاعد القرصنة البحرية، ومن المتوقع أن يصبح المحيط المتجمد الشمالي في المستقبل بمثابة حدود بحرية وطاقة جديدة على نطاق عالمي. بالنسبة للغاز والكهرباء، تتطابق الجغرافيا السياسية لتدفقات الطاقة مع الأنابيب والشبكات. في أوروبا، تنقل العديد من خطوط الأنابيب الأرضية الغاز الروسي من سيبيريا، والتي

تمر تقليدياً عبر بيلاروسيا وأوكرانيا. شرعت روسيا أيضاً في سياسة قوية لتنويع طرق تصدير الغاز إلى أوروبا من خلال بناء خطوط أنابيب تحت الماء تهدف إلى الحد من قوة العبور في أوكرانيا. تحت البحر الأسود، نتج عن ذلك إنشاء خطوط أنابيب الغاز بلو ستريم وتركي ستريم بالإضافة إلى مشروع بناء ساوث ستريم. نتج عن ذلك تحت بحر البلطيق بناء نورد ستريم 1 و 2 باتجاه ألمانيا. في آسيا، توجد شبكة واسعة من خطوط أنابيب النفط والغاز بين الصين وروسيا وكذلك بين الصين وآسيا الوسطى. أحد أهداف الطاقة لطرق الحرير الجديدة هو تجاوز مضيق ملقا الذي يمر عبره 80٪ من الطاقة الصينية. الواردات، لكن الصين لا تسيطر عليها. هذه هي وظيفة خطوط الأنابيب المخطط لها بين الساحل الجنوبي لباكستان وشينجيانغ لنقل مليون برميل يومياً، أو 15٪ من الاستهلاك الصيني. أخيراً، توجد أيضاً مشاريع لإنشاء روابط كهربائية بين أوروبا والصين لتلبية الزيادة البالغة 70٪ في الاستهلاك الصيني المتوقع بحلول عام 2040. ومن حيث التجارة، فإن موارد الطاقة هي أولاً وقبل كل شيء منافسة هيكلية. كانت الوظيفة الأولى للبتروول هي استبدال زيت الحوت للإضاءة الفردية قبل اكتسابه تدريجياً جميع قطاعات الاقتصاد وخاصة على حساب الفحم. وهكذا اكتسب النفط حصته في السوق لأنه مورد يتمتع بمرونة كبيرة في الاستخدام وتكلفة إنتاج تنافسية للغاية ولأن إستراتيجية شركات النفط كانت في وقت مبكر جداً شديدة العدوانية بهدف التحكم في حصص سوق الطاقة. كما استفادت لفترة طويلة من سوق النقل البري الأسير. الغاز هو أيضاً بديل للفحم، وخاصة للتدفئة في المنافسة مع الكهرباء من الطاقة النووية والطاقات المتجددة. ثم يهيمن على شروط تجارة الطاقة تركيز عال جداً لمناطق إنتاج النفط والغاز والتشتت النسبي للفحم. في الواقع، يتركز الجزء الأكبر من إنتاج النفط في دول أوبك بالإضافة إلى دول أوبك (المملكة العربية السعودية، فنزويلا، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة. إيران، الجزائر، ليبيا، أنغولا، الجابون ونيجيريا وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو). والوافدون الجدد إلى أوبك بلس هم روسيا وأذربيجان وكازاخستان والمكسيك وكذلك البحرين وبروناي وماليزيا وعمان والسودان. أخيراً، تشترك ثلاث دول بنسبة 48٪ من احتياطي الغاز التقليدي، وهي روسيا وإيران وقطر، والتي تضاف إليها اليوم الدول الجديدة المنتجة للهيدروكربونات الصخرية المصدر، ولا تزال الولايات المتحدة أساساً. أخيراً، تهيمن شروط التجارة على المنافسة من العقود طويلة الأجل والأسواق الفورية سريعة التطور قصيرة الأجل التي لا تتبع شروطها وأسعارها نفس القواعد. بصرف النظر عن الغاز الطبيعي المسال، فإن الجزء الأكبر من شحنات الغاز الطبيعي وثلاثي شخات النفط لفترة طويلة مرت بعقود طويلة الأجل. فيما يتعلق بالغاز، كان اتجاه الأوروبيين مع ذلك في عام 2010 للتشكيك في العقود طويلة الأجل لصالح عمليات التسليم في السوق الفوري. في الوقت نفسه، تمت إعادة التفاوض على العقود طويلة الأجل الحالية أيضاً بهدف ربطها بالأسعار الفورية الأكثر تقلباً، وهو ما يفسر سبب ارتفاع سعر الغاز اليوم.